

*Asmaa Kadiri | أسماء القادري

دور جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز في المغرب

The Role of Civil Society Organizations in Managing Morocco's Al-Houz Earthquake

ملخص: تطرح هذه الدراسة سؤالاً محورياً يتعلق بكيفية مساهمة جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز في المغرب. وتتناول حالة 22 جمعية من جمعيات المجتمع المدني في جهة سوس ماسة. وتنتهي إلى أن مشاركة الجمعيات قد جاءت من خلال المدخل الشبكي، وحفزها المجتمع الافتراضي، الذي ازداد حضوره في السنوات الأخيرة. وتظهر أن انخراط هذه الجمعيات في الحملة التضامنية لمساعدة المتضررين من الزلزال نابع من حس تضامني ورغبة في تقديم يد العون، بالرغم من عدم توافق أنشطة تدبير آثار الزلزال والمجال الترابي للدواوير المتضررة مع مسار الأنشطة الاعتيادية للجمعيات والمجال الترابي لاشتغالها، وعدم توفر أعضاء الجمعيات على التكوين والمهارات اللازمة. وأبرزت الدراسة قدرة جمعيات المجتمع المدني على التفاعل السريع والفعال في مواجهة الكوارث؛ ما خفف العبء على الدولة التي ازدادت تدخلاتها تركيزاً على عمليات الإنقاذ ومحاولة العودة إلى الوضع الطبيعي.

كلمات مفتاحية: المغرب، زلزال الحوز، المجتمع المدني، المجتمع الافتراضي، إدارة الكوارث الطبيعية.

Abstract: This study examines the role of civil society organizations in managing the Al-Houze earthquake in Morocco, posing the central question: How have these organizations contributed to disaster response and recovery efforts? To investigate this, the study analyses the involvement of 22 civil society organizations in the Souss-Massa region. The findings suggest that these organizations primarily operated through a network-based approach, driven by the growing influence of virtual communities. The study highlights that participation in solidarity initiatives to support earthquake victims was motivated by a strong sense of social responsibility and a genuine desire to aid. However, they faced two major challenges: the earthquake response activities did not align with the usual operational scope or geographic focus of the organizations, and the activists involved lacked the specialized training and expertise necessary to effectively manage such a large-scale crisis. The study underscores the capacity of civil society organizations to respond rapidly and effectively to disasters, thereby alleviating some of the pressure on the state, which focused its resources on search-and-rescue operations and efforts to restore normalcy.

Keywords: Morocco, Al-Houze Earthquake, Civil Society, Virtual Community, Disaster Management.

* باحثة، حاصلة على الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس، المغرب.
Researcher, PhD. in Public Law and Political Science from Mohamed V University, Morocco.
asmaa.kadiri13@gmail.com

مقدمة

يُعدّ المغرب من بين أكثر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعرّضاً للكوارث الطبيعية الجيولوجية والمناخية⁽¹⁾، على نحو يمثّل مخاطر عديدة على حياة الأفراد ومعاشهم، فضلاً عن ضغوطه على الاقتصاد الوطني؛ فالكوارث الطبيعية، على اختلافها، تخلف غالباً خسائر في الأرواح والممتلكات، وتكون آثارها الاقتصادية أكثر حدة في الدول النامية⁽²⁾، الأمر الذي يتطلب توفير موارد وميزانيات قد تكون مرهقة لهذه الدول ومعرّقة لمسارها التنموي.

ولمواجهة مثل هذه المخاطر، انخرط المغرب منذ سنة 2005، جنباً إلى جانب مع المنظمات الدولية، في الجهود الرامية إلى تقوية قدرة الدول على مواجهة الكوارث الطبيعية. وجاءت مشاركته في إطار عمل هيوغو 2005-2015 الذي جرى اعتماده خلال المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، تديباً لهذا التوجه⁽³⁾. ومن بعده، انضم المغرب إلى اتفاقات وأنشطة وبرامج دولية هدفت إلى الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية وبناء القدرة على الصمود أمام آثارها. ورغم أن المنظمات الدولية تتشارك في هدف الوقاية من الكوارث الطبيعية، فإنّ أبعاد هذه الوقاية تختلف باختلاف توجهات كل من هذه المنظمات⁽⁴⁾.

ونشط المغرب في وضع مناهج عمل من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية، وتبني سياسة وطنية للحد من مخاطر الزلازل. وتضمنت هذه السياسة برنامجاً للتدبير الاندماجي لمخاطر الكوارث الطبيعية، مع رفع قدرات الحكومة على مواجهتها⁽⁵⁾، وهو يهدف لدعم الاستثمارات الموجهة إلى الأنشطة الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. وجرى تفعيل القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية⁽⁶⁾، الذي أمكن استناداً إليه تعويض ضحايا هذه الكوارث. وقدمت المادة الثالثة من القانون تعريفاً واضحاً للكارثة أو الواقعة الكارثية بوصفها "كل حادث تنجم عنه أضرار مباشرة في المغرب، يرجع السبب الحاسم فيه إلى فعل القوة غير العادية لعامل طبيعي أو إلى الفعل العنيف للإنسان". ووُضعت الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بهدف الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية وتحسين القدرة على مواجهة آثارها⁽⁷⁾. ومن أثر ذلك كله أن بات المغرب، في غضون سنوات قليلة، يتوفر على آليات قانونية وتدابيرية عديدة، يسيّر

1 "دعم مسيرة المغرب نحو بناء القدرة على الصمود لمجابهة الكوارث وتغير المناخ"، مجموعة البنك الدولي، 2022/8/11، شوهد في 2022/12/12، في: <https://bit.ly/4fH3jX4>

2 Guillaume Martel, "L'impact des catastrophes naturelles sur l'activité économique: Le rôle de l'assurance dans le renforcement de la résilience," Master Dissertation, HEC Montréal, Québec, 2021, pp. 3-4.

3 ينظر القرار 2، في: الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث كوبي، هيوغو، اليابان، 18-22 كانون الثاني/يناير، 2005/3/16، شوهد في 2022/12/12، في: <https://acr.ps/1L9zPZJ>

4 Alina Miron, "L'obligation de prévention des catastrophes naturelles: Statut et visages," in: SFDI, *colloque de Nanterre, La responsabilité de protéger* (Paris: Pedone, 2008).

5 Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, "Programme de gestion intégrée des risques de catastrophes naturelles & de la résilience," accessed on 16/12/2023, at: <https://bit.ly/3Z1FiVg>

6 "ظهير شريف رقم 1.16.152 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتنميط القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات"، *الجريدة الرسمية*، عدد 6502، 20 ذو الحجة 1437 [أيلول/سبتمبر 2016]، ص 6830، شوهد في 2024/11/24، في: <https://acr.ps/1L9zPHu>. لم يدخل هذا القانون حيز التنفيذ إلا سنة 2020 بعد صدور كل نصوصه التطبيقية.

7 Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, *Stratégie nationale de gestion des risques des catastrophes naturelles 2020-2030* (Rabat: Février 2020)

التصدي للمخاطر المحتملة للزلازل، كان من بينها ضوابط البناء المضاد للزلازل، وشبكة زلزالية رقمية من أجل الإنذار والمراقبة⁽⁸⁾.

تاريخياً، عرف المغرب العديد من الزلازل بسبب وجوده في منطقة البحر الأبيض المتوسط الإيبيرية المغاربية الواقعة على حزام الزلازل والمعروفة بعدم الاستقرار الزلزالي⁽⁹⁾. ولعل من أعنفها، زلزال أكادير الذي ضرب البلاد في 29 شباط / فبراير 1960 وبلغت قوته 5.7 درجات على مقياس ريختر. خلف ذلك الزلزال 12 ألف قتيلاً وأحدث أضراراً مادية كبيرة. ووقع زلزال الحسيمة في 24 شباط / فبراير 2004، وبلغت قوته 6.3 درجات، وخلف 628 قتيلاً وأضراراً مادية كبيرة أيضاً⁽¹⁰⁾. ثم أخيراً زلزال الحوز، الذي ضرب البلاد في 8 أيلول / سبتمبر 2023. ولعله الأعنف من بينها جميعاً، حيث بلغت قوته 7 درجات. وبالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية حول الحصيلة النهائية لعدد القتلى، فإن المعطيات المتاحة إلى غاية 20 أيلول / سبتمبر 2023، تفيد أن 3000 شخص تقريباً فقدوا حياتهم من جراء الزلزال، وأصيب أكثر من 5500 آخرين⁽¹¹⁾. تجدر هنا الإشارة إلى أن الخسائر الناجمة عن الزلازل لا ترتبط بقوة الزلزال وحدها؛ فهناك زلازل خلفت خسائر عمرانية وبشرية كبيرة رغم قوتها المحدودة⁽¹²⁾.

وقد حدد المعهد الوطني للجيوفيزياء، بوصفه الجهة المكلفة برصد الزلازل في المغرب، مركز زلزال الحوز بالقرب من الجماعة القروية إغيل، التي تتبع إدارياً إقليم الحوز بجهة مراكش أسفي. وقد امتد أثر هذا الزلزال ليشمل الجماعات القروية والحضرية لعدة جهات في المغرب⁽¹³⁾، إلا أن الجماعات الترابية التابعة لإقليم الحوز وإقليم شيشاوة وعمالة مراكش بجهة مراكش أسفي، وإقليم تارودانت بجهة سوس ماسة، وإقليم ورزازات بجهة درعة تافيلات وإقليم أزيلال بجهة بني ملال خنيفرة بدت الأشد تضرراً⁽¹⁴⁾، وخاصة الجماعات القروية للأقاليم، لكونها تضم عدداً كبيراً من المنازل الطينية التي تفتقر إلى معايير السلامة في البناء.

تدخلت أجهزة الدولة المكلفة بتدبير آثار الكوارث الطبيعية مباشرة بعد حدوث الزلزال من أجل التخفيف من آثاره، وعملت على انتشار القتلى والمصابين من تحت الأنقاض، وتوفير خدمات الإسعاف⁽¹⁵⁾، فضلاً عن التواصل مع المواطنين من خلال القنوات الرسمية. وفي استجابة سريعة قائمة على التضامن، تلقى المغرب عروض مساعدات مختلفة من عدة دول، من بينها إسبانيا، والمملكة المتحدة، وقطر، والإمارات العربية المتحدة⁽¹⁶⁾.

وإلى جانب تلك المساعدات، برزت فاعليات اجتماعية وطنية تسعى، بالتعاون مع الدولة، للمشاركة في جهود الإغاثة وتدبير آثار الزلزال، وهي الفاعليات التي تركز عليها هذه الدراسة. والحال أن الأمر بدأ بأن أعلن شاب

8 المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، خلاصة (الرباط: نيسان / أبريل 2016)، ص 41.

9 Ministère de l'intérieur, Direction générale de la protection civile, "Séisme d'Al-Hoceima: Retour d'expériences," OCDE, Atelier sur la gestion des crises au Maroc, Marrakech, 2-3/11/2017.

10 Ibid., pp. 5-6.

11 "Urgence: Séisme au Maroc," UNICEF, 20/9/2023, accessed on 15/1/2023, at: <https://bit.ly/3CAAu06>

12 شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، سلسلة عالم المعرفة 200 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص 231.

13 يقوم التقسيم الإداري لتراب المغرب على الجهة التي تضم عمالات وأقاليم فيها عدد من الجماعات الحضرية والقروية.

14 ينظر عرض الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، في: "برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز"، وزارة الاقتصاد والمالية، 2023/9/22، شوهدي في 2024/11/18، في: <https://acr.ps/1L9zQ7H>

15 المرجع نفسه.

16 Nadia Hachimi-Alaoui & Beatrice Hibou, "Souveraineté économique, lieu du politique. Réflexions à partir du cas du Maroc," *Politique Africaine*, no. 171-172 (2023), p. 9.

من ناشطي شبكات التواصل الاجتماعي، مؤثر Influencer. عن عزمه المشاركة في تدبير آثار الزلزال، من خلال التوجه إلى أحد الدواوير المتضررة وتقديم مساعدات إلى سكانها، تتمثل في مواد غذائية⁽¹⁷⁾. ولاقى هذه المبادرة انتشاراً سريعاً، واقتدى بها ناشطون آخرون، وكذلك جمعيات المجتمع المدني. وقد تحولت مبادرة فردية من ذلك الشاب إلى حملة وطنية كبيرة.

من هنا، تتناول هذه الدراسة سؤالاً محورياً: كيف ساهمت جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز في المغرب؟ ويتفرع من هذا السؤال سؤالان، هما: ما الأدوار التي قامت بها هذه الجمعيات؟ وما العوامل التي أثرت في هذه الأدوار؟ وما أبرز الجوانب القانونية والتدبيرية لمساهمة هذه الجمعيات وخاصة من حيث مدى التقيد بالقواعد القانونية من جهة، ومن حيث تنوع مجالات اشتغال هذه الجمعيات من جهة أخرى؟ وفي مسعاها للإجابة عن هذا السؤال، تتناول الدراسة حالة جمعيات المجتمع المدني بجهة سوس ماسة. وقد جرى اختيار هذه الحالة لكونها إحدى أكثر الجهات المغربية تضرراً من الزلزال، ونشطت فيها جمعيات المجتمع المدني بكثافة. وجرى تجميع المعلومات حول هذه الجمعيات النشطة في جهة سوس ماسة، واختيرت عينة غير احتمالية تتجمع وحداتها وفق طريقة كرة الثلج، بلغ عددها 22 جمعية وفق ما يبينه الملحق في نهاية الدراسة. وهي طريقة تعتمد على اختيار عدد قليل من وحدات المجتمع المستهدف، ثم يُطلب من ممثليها أن يوصوا بأسماء وحدات أخرى تنطبق عليها معايير البحث⁽¹⁸⁾، فهذه الطريقة هي الأنسب؛ نظراً إلى عدم توافر معلومات عن عدد الجمعيات التي شاركت في تدبير آثار الزلزال أو أسمائها. وجرى توظيف القياس النوعي بغية التحقق من الكفاية والاتساق والانسجام وإجراء المقارنات⁽¹⁹⁾، التي تضمنتها تلك المشاركة مع مسارات اشتغال الجمعيات. وجرى تقييم تلك المشاركة من خلال تحليل المعطيات المجمعة حول سياق المشاركة ومضمونها؛ بهدف التحقق من التزام الجمعيات بضوابط المشاركة وقياس فاعليتها.

وإلى جانب البيانات المستمدة من المصادر الرسمية وغيرها، جرى استخدام عدة طرائق لجمع المعطيات البحثية؛ أولها الاستبانة، فلأجل تجميع المعلومات المتعلقة بمشاركة جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز، جرى وضع استبانة شبه مقننة، تتضمن أسئلة مرّمة حول المعلومات التي يكون الجواب عنها واضحاً ومعروفاً بدقة لدى الجمعيات، وأسئلة مفتوحة حول النقاط غير المحددة بدقة أو التي قد تتطلب تبسيطاً وتوجيهاً. وجرى توظيف المقابلة غير المقننة مع ثلاثة من أعضاء جمعيات المجتمع المدني التي شاركت في تدبير آثار زلزال الحوز، من أجل الحصول على معلومات وتشخيص أكثر دقة من خلال أسئلة تمنح قدرًا كبيراً من الحرية للأطر في الإجابة عنها. وإذ تقتضي الملاحظة تجميع المعلومات عن طريق المشاهدة⁽²⁰⁾، فقد جرى تجميع عدد من المعلومات من خلال التفاعلات على شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال مراقبة سلوك الأشخاص القاطنين في مدينة أكادير، التي تنتمي إلى جهة سوس ماسة، والمرتبطة بزلزال الحوز منذ اليوم الموالي لحدوثه.

17 "التضامن الشعبي للمغاربة مع المتضررين من الزلزال"، الجزيرة، يوتيوب، 2023/9/12، شوهد في 2023/11/26، في: <https://bit.ly/4fOzcgF>

18 سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة شحدة فارح، مراجعة ثائر ديب (الدوحة/ بيروت): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2017)، ص 308-309.

19 المرجع نفسه، ص 175.

20 المرجع نفسه، ص 391.

تتضمن الدراسة قسمين: يتناول الأول مشاركة جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز من حيث الأدوار التي قامت بها والعوامل التي أثرت في هذه الأدوار، بينما يعرض الثاني الكيفية التي تمت بها هذه المساهمة خارج التأطير القانوني والتدبري فضلاً عن تعدد مجالات اشتغال الجمعيات المساهمة.

أولاً: مشاركة جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز

يعكس تدبير آثار الزلازل في المغرب وجهًا متكاملًا يستند إلى تدخل الأجهزة الأمنية والإدارات المركزية للدولة. ففي زلزال الحسيمة تدخلت القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة، إضافةً إلى الإدارات المركزية، مثل وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة التجهيز والنقل. وإلى جانب هذه الأجهزة، ساهمت مساهمة محدودة المنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة محمد الخامس للتضامن والهلال الأحمر المغربي، في التخفيف من آثار ذلك الزلزال⁽²¹⁾. وفي زلزال الحوز، كانت استجابة الأجهزة الأمنية والإدارات المركزية مماثلة، حيث جرى تحديد مركز الزلزال وإطلاق عمليات إنقاذ ميدانية عاجلة⁽²²⁾. وما يميز تدبير هذا الزلزال من غيره هو بروز دور الحملة التضامنية الواسعة التي قادتها مختلف مكونات المجتمع المدني، من بينها الجمعيات. وأسهمت هذه الحملة، إلى حد بعيد، في التخفيف من معاناة المتضررين، وذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي ساعدت في تعبئة الجهود وتنسيق المساعدات. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم التشبيك أداةً رئيسية في تحليل مشاركة الجمعيات في تدبير آثار زلزال الحوز. فقد ساهمت المنصات الإلكترونية في تشكيل شبكة ديناميكية تربط بين الأفراد والجمعيات؛ ما أتاح تعاونًا فعالًا ومباشرًا في تنظيم قوافل المساعدات وتوجيه الدعم بسرعة إلى المناطق المتضررة.

بناءً عليه، نبين في هذا القسم دور التشبيك والدور الذي أدته الروابط في تدبير كارثة طبيعية (وبخاصة تلك التي نشأت على شبكات التواصل الاجتماعي⁽²³⁾). ومن المهم النظر في قدرة هذه الروابط على التوسع والتحول إلى روابط قوية قائمة على التضامن المجتمعي الفعلي.

1. سياق مشاركة الجمعيات في تدبير آثار زلزال الحوز

أسفر زلزال الحوز عن تضرر 2930 دوارًا⁽²⁴⁾ تنتمي إلى 163 جماعة ترابية، تتبع إداريًا عمالة مراكش وأقاليم الحوز، وشيشاوة، وتارودانت، ورزازات، وأزيلال. ويمثل حجم المتضرر منها 35 في المئة من مجموع الدواوير التابعة لتلك الجماعات، ويعادل 68 في المئة من إجمالي عدد الجماعات في عمالة مراكش وباقي الأقاليم. وقدر عدد السكان المتأثرين في تلك الدواوير بـ 2.8 مليون شخص؛ أي 66 في المئة من مجموع عدد سكان الدواوير المتضررة، وانهارت 59674 بناية؛ 32 في المئة منها انهارت كليًا، في حين تعرضت 68 في المئة لأضرار جزئية⁽²⁵⁾.

21 "Séisme d'Al-Hoceima: Retour d'expériences," pp. 11-12.

22 "برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز."

23 Mark Granovetter, "The Strength of Weak Ties," *American Journal of Sociology*, vol. 78, no. 6 (1973), pp. 1360-1369.

24 الدوار تجمع سكاني صغير داخل الجماعات القروية، وهو جزء من التقسيم الإداري لمناطق المغرب الريفية، وإن يستخدم أحيانًا للإشارة إلى بعض المناطق الهامشية بأحوزة المدن وكذا المناطق غير المخططة (العشوائية).

25 "برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز."

وإزدادت حدة الأضرار على سكان تلك الدواوير أكثر بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، حيث إن معدلي الفقر والهشاشة في تلك الدواوير أعلى من المعدل الوطني على نحو ملحوظ⁽²⁶⁾.

خلال هذه الأوضاع المأساوية، انتشرت بسرعة على شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك وإنستغرام، صور ومقاطع فيديو تبرز حجم الكارثة وحال سكان الدواوير المتضررة. وكان لهذه المنشورات أثر كبير في نفوس المغاربة، خاصة أن معظمهم شعروا بالهزة الأرضية بدرجات متفاوتة. وقضت العديد من الأسر، خصوصاً في الجهات التي تضررت دواويرها، ليلة أو أكثر في العراء خوفاً من وقوع زلزال آخر أو هزات ارتدادية⁽²⁷⁾. وعززت تلك المنشورات التفاعل العاطفي مع الضحايا؛ إذ إن هذا الشعور دفعهم إلى التحرك الفوري على أرض الواقع. وتُرجم التعاطف سريعاً إلى نداءات استغاثة تطالب بالتدخل السريع لأجهزة الإنقاذ، وبمشاركة المجتمع المدني في تلك الجهود.

وفي الساعات الأولى من يوم السبت 9 أيلول/ سبتمبر 2023، أعلن شاب ناشط على وسائل التواصل الاجتماعي عن أول مبادرة لدعم المتضررين من الزلزال، حيث نشر فيديو عبر حسابيه على إنستغرام وفيسبوك، أعرب فيه عن نيته شراء مساعدات والتوجه إلى أحد الدواوير المتضررة. ودعا المغاربة كافة إلى التضامن من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للمتضررين⁽²⁸⁾. وقد حظيت مبادرته باستحسان كبير واستجابة فورية من المواطنين، حيث انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو من ناشطين آخرين تشجع على التبرع، ووثق الناشطون وأفراد غير ناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي تنظيم العديد من قوافل الدعم إلى الدواوير المتضررة. في هذا السياق، انخرطت الجمعيات في تقديم الدعم وتحولت المبادرة الفردية إلى حملة وطنية⁽²⁹⁾.

تصاعدت مشاركة الجمعيات في هذه الحملة تدريجياً، وقد اتبعت الخطوات نفسها واستخدمت المنصات التي اعتمدها مجموعات الأفراد، حيث دعت المواطنين إلى تقديم التبرعات والمشاركة في دعم المتضررين من الزلازل عبر شبكات التواصل الاجتماعي⁽³⁰⁾. وفي ظل الانتشار الواسع والسريع للقوافل التضامنية، لم يتم تسليط الضوء على الشاب الذي أطلق المبادرة الأولى، بل إن معظم المشاركين لم يكونوا على علم بالكيفية التي بدأت بها تلك الحملة.

مثّلت المبادرة الأولى الأساس لتكوين شبكة مجتمعية تهدف إلى تحقيق تعاون جماعي. وأبرز التفاعل مع هذه المبادرة أن شخصاً واحداً يمكنه أن يؤدي دوراً محورياً في إنشاء شبكة تضم أفراداً قد لا تربطهم سوى غاية مشتركة، وهي دعم المتضررين من الزلزال. وعززت الاستجابة السريعة للمواطنين وانتشار مبادرات مشابهة من ناشطين آخرين على المنصات نفسها قوة هذا التشبيك. وكان دور الجمعيات محورياً في هذه العملية، حيث أسهم استخدامها لتلك المنصات في تداول المحتوى وتوسيع دائرة المشاركين وزيادة التفاعل.

26 Royaume du Maroc, Haut-commissariat au Maroc, *Rapport sur Profil sociodémographique de la zone sinistrée suite au tremblement de terre survenu au Maroc le 8 septembre 2023* (Maroc: Octobre 2023), pp. 22-24.

27 ملاحظة ميدانية لسلوك الأفراد بعد زلزال الحوز في مدينة أكادير بجهة سوس ماسة، خلال الفترة 2023/9/11-2023/9/9.

28 "التضامن الشعبي للمغاربة مع المتضررين من الزلزال".

29 ملاحظة ميدانية على منصتي فيسبوك وإنستغرام، خلال الفترة 2023/10/20-2023/9/9.

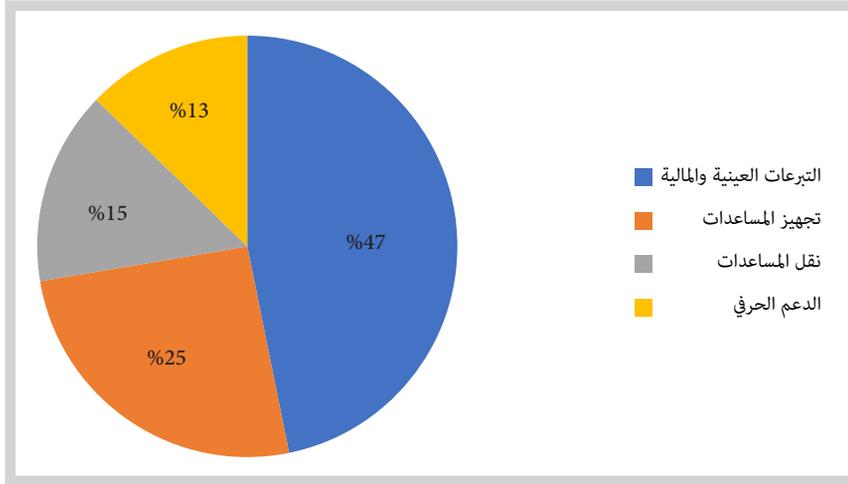
30 المرجع نفسه.

2. أشكال دعم الجمعيات للمتضررين من الزلزال

دعت الجمعيات، من خلال النداءات التي نشرتها على شبكات التواصل الاجتماعي، المواطنين إلى تقديم أشكال مختلفة من الدعم. وأظهر تحليل البيانات المجمعة⁽³¹⁾ تفاعلاً كبيراً من المواطنين مع مختلف تلك النداءات، حيث استمر هذا التفاعل طوال مدة الحملة. وشملت هذه الصور من الدعم التي وفرها المواطنون للجمعيات؛ أولاً، التبرعات العينية والمالية؛ ثانياً، تجهيز المساعدات للنقل، حيث ساهم المواطنون في فرز المساعدات وتجهيزها للنقل؛ ثالثاً، نقل المساعدات، وذلك باستخدام السيارات والشاحنات الخاصة لنقلها إلى الدواوير المتضررة؛ وأخيراً، الدعم الحرفي الميداني، الذي تمثل في بناء مساكن مؤقتة للمتضررين. ويقدم الشكل (1) تحليلاً تركيبياً لهذه البيانات.

الشكل (1)

صور الدعم التي قدمها المواطنون للجمعيات لتدبير آثار زلزال الحوز



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات المجمعة من الاستبانة ومن منشورات الجمعيات في صفحاتها على منصة فيسبوك.

كانت التبرعات العينية والمالية الأكثر بروزاً، حيث مثلت 47 في المئة من إجمالي أشكال الدعم، باعتبارها الدعامة الأساسية للعملية التضامنية. ورغم تلقي جميع الجمعيات لهذه التبرعات، فإن حجمها اختلف بصورة ملحوظة من جمعية إلى أخرى؛ فبعض الجمعيات حظيت بكمية كبيرة من التبرعات وتمكنت من تنظيم عدة قوافل مساعدات في اليوم إلى دواوير مختلفة، بينما اقتصرتم جمعيات أخرى على قافلة أو قافلتين بحجم مساعدات محدود⁽³²⁾. ومن بين العوامل التي يمكن الاستعانة بها لتفسير هذا التفاوت هو حجم الأنشطة المعتادة للجمعية ومدى انتشارها وتأثيرها في المجتمع.

31 وُزعت استبانة إلكترونية على الجمعيات التي شاركت في تدبير آثار الزلزال، في 2023/6/12. وجرى تفرغ بياناتها وتحليلها لتوظيفها في الدراسة.

32 من بين الجمعيات التي جمعت كمية كبيرة من التبرعات ونظمت العديد من قوافل المساعدات، جمعية بنك التغذية، وهي جمعية وطنية حاصلة على صفة المنفعة العامة تعنى بمكافحة الجوع وسوء التغذية، ومؤسسة إحياء، وهي جمعية وطنية تنشط في مجال الأعمال الخيرية.

تنوعت التبرعات العينية لتشمل موادَّ غذائية، ومنتجات صحية، وملابس، وأكفاناً وأغطية، وأسرة وأفرشة، وموادَّ نظافة، وأواني منزلية، وخياماً، ولوازمَ مدرسية، وألعاباً للأطفال، وإنارةً بالطاقة الشمسية، إضافةً إلى مواد لبناء مساكن مؤقتة. أما التبرعات المالية، فقد استخدمتها الجمعيات لشراء المساعدات وتأمين تكاليف النقل. وشكّل تجهيز المساعدات للنقل 25 في المئة من إجمالي الدعم، حيث اكتفت بعض الجمعيات بخدمات أعضائها لإعداد المساعدات للنقل، في حين دعت جمعيات أخرى، خاصة تلك التي تلقت كمية كبيرة من التبرعات، المواطنين إلى التطوع ومساعدتها، وهو ما لقي استجابة كبيرة، لا سيما من الشباب⁽³³⁾.

أما نقل المساعدات إلى الدواوير فمُثل 15 في المئة من الدعم. واستجاب أصحاب السيارات لنداءات الجمعيات تطوعاً، بينما لجأت الجمعيات إلى أصحاب الشاحنات لتوفير وسائل النقل. وقد اكتفى بعضهم بطلب تغطية تكاليف الوقود من دون أيّ مقابل مادي إضافي⁽³⁴⁾، ونسقت إحدى الجمعيات مع الاتحاد الوطني للنقل⁽³⁵⁾، الذي وفّر لها مقصورات لنقل التبرعات. أما الدعم الحرفي الميداني، فقد مثّل 13 في المئة من إجمالي الدعم، حيث استعانت بعض الجمعيات بمتطوعين بعضهم من الحرفيين في مجالات متعددة، مثل نجارة الألمنيوم، ونجارة الخشب، وتجهيز الخيام، من أجل التنقل إلى الدواوير المتضررة لبناء مساكن مؤقتة. وقد اكتفى بعض الحرفيين الذين تنقلوا إلى الدواوير بطلب تغطية تكاليف المواد الأولية، في حين تلقى آخرون مقابلاً عن عملهم وتنقلهم⁽³⁶⁾.

أدت التبرعات العينية والمالية دوراً رئيساً في تلبية الاحتياجات العاجلة، في حين أظهر تجهيز المساعدات للنقل مدى انخراط المواطنين في التنظيم. وأبرز نقل المساعدات باستخدام وسائل النقل الخاصة رغبة قوية لدى المواطنين في تقديم العون المباشر. أما الدعم الحرفي الميداني فقد ساهم إلى حد بعيد في توفير أماكن مؤقتة لإيواء المتضررين. ويبرز هذا التسلسل المنظم لأشكال الدعم قيمة التشبيك بين المواطنين والجمعيات، ويعكس قدرة شبكات العلاقات غير المنظمة على إعادة الهيكلة بعد تشكّلها⁽³⁷⁾.

3. تأثير الانتماء الجغرافي في توجيه جهود الإغاثة

يبرز سياق مشاركة الجمعيات في تدبير آثار زلزال الحوز روح التضامن والتعاون وتشكيلهما دافعاً محورياً لعملها. ويبرز إلى جانبها عوامل أخرى مؤثرة، نتبينها من خلال تحليل جهات الجمعيات النشطة في جهة سوس ماسة. وتميز هنا بين الجمعيات التي ركزت مساعداتها على الدواوير المتضررة داخل الجهة، بناءً على الانتماء الترابي المشترك، وتلك التي اختارت توجيه مساعداتها إلى الدواوير المتضررة في جهات أخرى. وهو تمييز يبرز في سياق بحثنا عن أثر العلاقة بين الانتماء الجغرافي وتوجيه جهود الإغاثة، وتقييم تأثيرها

33 الاستبانة؛ ملاحظة ميدانية على منصتي فيسبوك وإنستغرام.

34 الاستبانة.

35 الاتحاد الوطني للنقل هو هيئة تنظم قطاع النقل في المغرب وتنسقه، وتهدف إلى دعم العاملين في القطاع وتحسين خدمات النقل العمومي ونقل البضائع. وأعلنت جمعية بنك التغذية عن تنظيم قافلة مساعدات إلى إقليم تارودانت وشركت الاتحاد الوطني للنقل على توفير المقصورات، ينظر:

Banque Alimentaire du Maroc, Facebook, 10/9/2023, accessed on 4/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPOe>

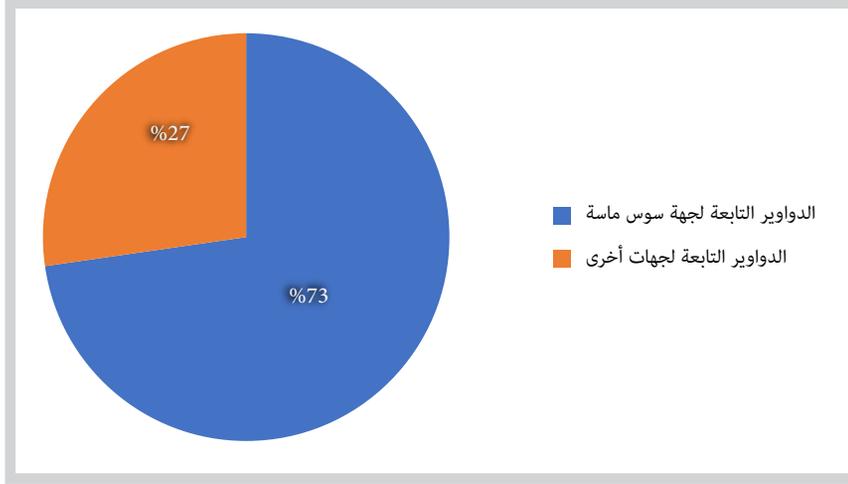
36 الاستبانة.

37 Michel Forsé, "Définir et analyser les réseaux sociaux: Les enjeux de l'analyse structurale," *Revue Informations Social*, vol. 3, no. 147 (2008).

في استجابة الجمعيات لاحتياجات المناطق المتضررة. ويوضح الشكل (2) التوزيع النسبي للجمعيات النشطة في جهة سوس ماسة، التي ركزت مساعداتها داخل الجهة مقارنة بتلك التي قدمت مساعداتها إلى جهات أخرى.

الشكل (2)

وجهات الجمعيات النشطة في جهة سوس ماسة لمساعدة المتضررين من الزلزال



المصدر: المرجع نفسه.

نتبين من خلال الشكل (2) أنّ غالبية الجمعيات من العيّنة المدروسة قد ركزت مساعداتها على الدواوير المتضررة في جهة سوس ماسة، حيث بلغت نسبة هذه الجمعيات 73 في المئة، بينما اختارت 27 في المئة من هذه الجمعيات تقديم مساعدات إلى دواوير خارج هذه الجهة خلال القوافل الأولى التي نظمتها، ليعود 67 في المئة منها لتقديم قوافل لاحقة في اتجاه جهة سوس ماسة، في حين لم تنظّم 33 في المئة منها قوافل إضافية. وقد عزت مجموعة من الجمعيات اختيارها لدعم الدواوير المتضررة في جهة سوس ماسة إلى الانتماء الترابي المشترك والضرر الكبير الذي لحقها، إضافةً إلى أسباب أخرى، مثل القرب الجغرافي وضعف المساعدات التي وصلت إلى تلك الدواوير⁽³⁸⁾. من جهة أخرى، توجهت الجمعيات، التي قررت تقديم الدعم لدواوير خارج جهة سوس ماسة، إلى إقليميّ الحوز وشيشاوة في جهة مراكش أسفي، بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بتلك المناطق⁽³⁹⁾.

وبالرغم من أن معظم الجمعيات في جهة سوس ماسة ركزت مساعداتها على الدواوير المتضررة في إقليم تارودانت، فقد أظهرت النداءات المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي محدودية تلك المساعدات وعدم وصولها إلى جميع الدواوير. في المقابل، أظهرت التفاعلات على المنصات نفسها أنّ الدواوير المتضررة في جهة مراكش أسفي تلقت مساعدات وفيرة، فاقت في بعضها احتياجات السكان.

38 الاستبانة.

39 المرجع نفسه.

يمكن تفسير توجيه عدد كبير من قوافل المساعدات إلى الدواوير المتضررة في إقليمَي الحوز وشيشاوة في جهة مراكش أسفي بعدة عوامل، أبرزها وقوع مركز الزلزال في المجال الترابي وحجم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمنطقة. وقد أدت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تسليط الضوء على هذه الدواوير. ومع ذلك، استطاع المتضررون في جهة سوس ماسة أن يلفتوا الانتباه إلى معاناتهم؛ ما مكّنهم في النهاية من الحصول على الدعم اللازم⁽⁴⁰⁾.

4. دور شبكات التواصل الاجتماعي

يُعرّف مفهومًا الإدارة والتنسيق بحسب مجال تطبيقهما، ويحيل مفهوم الإدارة عمومًا على عملية التسيير بما تشمله من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة⁽⁴¹⁾، أما مفهوم التنسيق فيعرّف بأنه وظيفة تقوم على الترتيب والتواصل من أجل تحقيق أهداف معينة⁽⁴²⁾. ورغم أن مشاركة جمعيات المجتمع المدني في جهة سوس ماسة في تدبير آثار زلزال الحوز جاءت عفوية ومن دون تخطيط مسبق، فقد اعتمدت على وسائل للإدارة والتنسيق تتلاءم مع سياق الحملة التضامنية.

تعدّ شبكات التواصل الاجتماعي الوسائل الأساسية المعتمدة في إدارة الحملة التضامنية وتنسيقها، خاصة تطبيقات فيسبوك وإنستغرام وواتساب. فقد استُخدمت تحديدًا لتداول نداءات سكان الدواوير المتضررة، حيث عبّروا من خلالها عن حجم الأضرار التي لحقت بهم ومعاناتهم واحتياجاتهم من المساعدات⁽⁴³⁾. ومثّلت المنصتان وسيلة حيوية للجمعيات للتواصل مع المواطنين، ودعوتهم إلى التبرّع والتطوّع. أما تطبيق واتساب فقد كان له دورٌ محوري، إلى جانب تداول نداءات المتضررين والدعوة إلى التبرّع؛ إذ إنه أسهم في توفير وسيلة تواصل مباشرة بين أعضاء الجمعيات وسكان الدواوير التي سبق تنظيم قوافل مساعدات إليها. واستُخدم في تنسيق التفاصيل المتعلقة بالقوافل المقبلة؛ ما ساعد في ضمان تلبية الاحتياجات المحددة بفاعلية ودقة⁽⁴⁴⁾.

نظمت الجمعيات مشاركتها في الحملة التضامنية، عبر تحديد دوار أو مجموعة متجاورة من الدواوير وجهة لأول قافلة مساعدات، من دون وجود تواصل مسبق مع سكان هذه المناطق أو أي تنسيق مع السلطات المحلية. في بعض الحالات، لم يكن هناك تحديد دقيق للدواوير المستهدفة، فتوجهت الجمعيات مباشرة إلى المناطق المتضررة. وبعد تنظيم القافلة الأولى، فضّلت أغلب الجمعيات تركيز جهودها على الوجيهات نفسها في القوافل الموالية، لكون أعضائها خبروا عن قرب الطرق المؤدية إليها والمساعدات التي لا يزال السكان في حاجة إليها⁽⁴⁵⁾؛ لذا كان التواصل والتنسيق مع بعض سكان الدوار أو الدواوير من خلال تطبيق واتساب.

40 ملاحظة ميدانية على منصتي فيسبوك وإنستغرام.

41 Gérard Cornu, *Vocabulaire juridique*, 12th ed. (Paris: Educa Books, 2018), p. 1065.

42 Ibid., p. 602.

43 ملاحظة ميدانية على منصتي فيسبوك وإنستغرام.

44 عبد العزيز بلبلض، مقابلة شخصية، أوير، 2023/12/11؛ مليكة بوطالب، مقابلة شخصية، مدينة أكادير، 2023/12/14؛ أحمد برشيل، مقابلة شخصية، مدينة أكادير، 2023/12/15.

45 الاستبانة.

تبرز إدارة مشاركة الجمعيات وتنسيقها في حملة دعم المتضررين من الزلزال أهمية التشبيك، حيث استطاعت الجمعيات، على نحو عفوي، إنشاء شبكة من العلاقات الديناميكية عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وفي هذا السياق، يشير مفهوم التشبيك إلى الروابط والتواصل بين الجمعيات والمتضررين والمتطوعين لتحقيق أهداف مشتركة تتمحور حول إغاثة المتضررين ومساعدتهم. وتظهر فاعلية هذه الشبكة من خلال نجاح الجمعيات في تنظيم العديد من القوافل التضامنية إلى الدواوير المتضررة، وتحديد الاحتياجات الفعلية للمتضررين. وقد أسهمت الاستعانة بتطبيق واتساب في تحسين استجابة الجمعيات وزيادة كفاءة الجهود التضامنية من خلال التواصل الفوري بين الجمعيات والمتضررين.

ويتمثل السبب في نجاح إدارة الحملة التضامنية وتنسيقها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي في سهولة تداول المعلومات وسرعته على المنصات الشائع استخدامها في المغرب، إضافة إلى المكانة البارزة التي تحتلها في مجالات التواصل والتعبير. وقد برز أثرها في سياق الربيع العربي واحتجاجاته، كما تشير التجربة المغربية إلى نجاح المنصات في عدة قضايا عامة، من بينها الدعوة إلى مقاطعة بعض المنتجات الاستهلاكية، والمطالبة بإلغاء معاشات البرلمانيين، واستخدام عبارات دارجة⁽⁴⁶⁾ في المقررات المدرسية⁽⁴⁷⁾.

تعزز أهمية هذه الوسائل وقوة تأثيرها الأرقام المتعلقة بعدد مستخدمي الإنترنت ورواد منصات التواصل الاجتماعي، فقد كشف تقرير للشركة الدولية We are Social أن معدل مستخدمي الإنترنت في المغرب إلى كانون الثاني/يناير 2023 بلغ 33.3 مليون مستخدم، بنسبة انتشار تمثل 88.1 في المئة من إجمالي عدد السكان، وأن معدل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بلغ 21.30 مستخدمًا، بنسبة انتشار تمثل 56.6 في المئة من إجمالي عدد السكان. وتعد منصة فيسبوك الأكثر استخدامًا بنسبة 19.5 في المئة، تليها منصة إنستغرام بنسبة 18.1 في المئة، وواتساب بنسبة 14.5 المئة، ثم تيك توك بنسبة 6.8 في المئة⁽⁴⁸⁾.

ثانيًا: التضامن خارج الأطر القانونية والتدبيرية

أثار زلزال الحوز موجة تضامن شعبية واسعة وغير مسبوق، حيث تفاعل المغاربة على نحو جماعي لدعم المتضررين، سواء من خلال مبادرات مجموعات الأشخاص أو عبر جهود جمعيات المجتمع المدني التي اضطلعت بدور محوري في تقديم الدعم. وأظهرت هذه الجهود دينامية جديدة في مواجهة آثار الزلازل، وكشفت عن إمكانية وجود شريك جديد لأجهزة الدولة في تدبير آثار الكوارث. وتعبيرًا عن حجم هذا التضامن انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الحملة التضامنية عدة "هاشتاغات" من بينها "المغرب قوي برجاله"، و"المغرب بشعبه لا بحكومته"، و"موطني موطني".

ورغم أهمية الدور الذي أدته الحملة التضامنية في دعم المتضررين، فهناك ما يمكن ملاحظته بخصوص الجانب القانوني والممارسات التدبيرية للجمعيات، وهو ما يتطلب قراءة متأنية للمسار القانوني والتدبيرية الذي يفترض أن تتقيد به الجمعيات، وتقييم مدى تطابق هذا المسار مع الواقع الذي فرضه الزلزال.

46 المقصود بالدرجة اللغة المحكية في المغرب، تجمع بين العربية والأمازيغية مع تأثيرات من اللغتين الفرنسية والإسبانية.

47 بشرى زكاغ، الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي/ السياسي بالمغرب (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 264-297.

48 "Digital 2023: Morocco," *datareportal.com*, 13/2/2023, accessed on 19/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQ5X>

1. تقديم الدعم من دون التقييد بالقواعد القانونية

تعرّف الجمعيات وفق القانون المغربي بأنها "اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم"⁽⁴⁹⁾؛ فالتعاون والسعي المشترك لبناء مجتمع جيد هو جانب أصيل في الإنسان تسعى الجمعيات إلى تحقيقه⁽⁵⁰⁾، وقد أصبحت هذه الجمعيات فاعلاً مركزياً ومعترفاً به في المغرب، خاصة في المجالات المرتبطة بالتنمية⁽⁵¹⁾. وتغزّز دورها ومكانتها على نحو أكبر منذ سنة 1997، حيث شهدت وتيرة إحداث الجمعيات تزايداً ملحوظاً نتيجة الانفتاح السياسي في بداية التسعينيات وإطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005⁽⁵²⁾. ويُعتبر تزايد عدد الجمعيات مؤشراً إيجابياً؛ إذ "كلما كثرت مجالات العمل غير الحكومي، كلما سار المجتمع في اتجاه التنمية والديمقراطية"⁽⁵³⁾.

ولتمكين الجمعيات، بخاصة منها النشطة في المجال الاجتماعي، من أداء أدوارها بفاعلية، منحها المشرع حق جمع التبرعات بموجب القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية⁽⁵⁴⁾. ووفقاً للقانون تشمل دعوة العموم للتبرع كل التماسٍ موجهٍ إلى العموم للحصول على أموال أو منتجات أو مواد بهدف تمويل، أو تنفيذ أنشطة ذات طابع اجتماعي إنساني، تضامني خيري، ثقافي أو بيئي، أو لتقديم مساعدة أو إعانة لشخص أو أشخاص في وضعية احتياج أو في حالة استغاثة، عند الضرر بسبب وقوع كوارث أو آفات أو حوادث⁽⁵⁵⁾.

ومن أجل تنظيم دعوة العموم إلى التبرع وجمع التبرعات، وضع المشرع إجراءات قانونية تميز بين الجمعيات العادية، المؤسسة وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تتمتع بامتيازات خاصة. فلكي تتمكن الجمعيات العادية من دعوة العموم إلى التبرع وجمع التبرعات، يتعين عليها تقديم طلب ترخيص إلى الإدارة قبل الموعد المحدد للدعوة بثلاثين يوماً على الأقل. ويسمح بأن تصل هذه المدة إلى 24 ساعة فقط في الحالات الاستعجالية، عندما يتعلق الأمر بجمع التبرعات لتقديم مساعدة أو إعانة لفائدة أشخاص في حالة استغاثة من جراء كوارث أو آفات أو حوادث.

أما بالنسبة إلى الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، فيمكن أن ينص في المرسوم الذي يعترف لها بهذه الصفة على حقها في دعوة العموم إلى التبرع أو جمع التبرعات مرة واحدة في السنة من دون الحاجة إلى إذن

49 وزارة العدل، مديرية الدراسات والتشريع، "ظهير شريف رقم 1.58.376، الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر [تشرين الثاني/نوفمبر] 1958)، بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما وتم تغييره وتتميمه"، الفصل الأول.

50 Michael Edwards, *Civil Society*, 2nd ed. (Cambridge: Polity Press, 2009), p. 1.

51 Magalie Quintal & Catherine Trudelle, "Maroc: Les associations locales dans la vallée du Ziz. Une nouvelle gouvernance territoriale," *Economie Rurale*, no. 334 (Mars-Avril 2013), p. 43.

52 المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وضع ودنامية الحياة الجموعية (الرباط: 2016)، ص 25.

53 فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2013)، ص 139.

54 "القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.79 صادر في 18 من جمادى الأولى 1444 (13 كانون الأول/ديسمبر 2022)"، *الجريدة الرسمية*، عدد 7159، 16 جمادى الآخرة 1444 (9 كانون الثاني/يناير 2023)، ص 111؛ نسخ القانون رقم 18.18 أحكام القانون رقم 004.71 الصادر بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 1971 المتعلق بالتماس الإحسان العمومي، إلا أن النصوص التطبيقية المتخذة لتطبيقه لا تزال سارية المفعول إلى حين نشر جميع النصوص التي ستُخذ لتطبيقه.

55 "القانون رقم 18.18"، المادة 2.

مسبق. ويشترط في هذه الحالة تقديم تصريح إلى السلطات المختصة قبل خمسة عشر يومًا على الأقل من التاريخ المحدد لتوجيه الدعوة⁽⁵⁶⁾.

يتعين على الجمعية المؤسسة وفق التشريع الجاري العمل به، والتي حصلت على ترخيص، أو الجمعية المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي قدمت تصريحًا يدعو العموم إلى التبرع وجمع التبرعات، أن تبلغ السلطة الإدارية المحلية المختصة، التي ستجري العملية ضمن نطاق نفوذها الترابي، بتاريخ العملية ومدتها ومكانها، إضافةً إلى لائحة الأشخاص المشاركين فيها. ويجب أن يكون هذا الإبلاغ قبل 48 ساعة على الأقل من بدء أي نشاط يتعلق بجمع التبرعات⁽⁵⁷⁾. وفي حال عدم التزام الجمعية بالمقتضيات القانونية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بدعوة العموم إلى التبرع وجمع التبرعات، يحق للإدارة إصدار أمر بإيقاف هذه العملية⁽⁵⁸⁾. وقد تتعرض الجمعية لعقوبات مالية⁽⁵⁹⁾.

لكي تعتبر مشاركة الجمعيات في تدبير آثار زلزال الحوز قانونية، يجب التأكد من التزامها بالضوابط القانونية المنظمة لعمليات جمع التبرعات من العموم. وتشير البيانات المجمعة إلى أن العديد من الجمعيات شاركت في الحملة التضامنية لجمع التبرعات لفائدة المتضررين من زلزال الحوز من دون أن تحصل على الترخيص المطلوب⁽⁶⁰⁾، كما تنص على ذلك المادة 7 من القانون رقم 18.18، وذلك على الرغم من أن المشرع يسمح بإمكانية إصدار هذا الترخيص في غضون 24 ساعة فقط، في الحالات الاستعجالية الناجمة عن الكوارث.

ويظهر أن عدم طلب الجمعيات للترخيص بالدعوة إلى التبرع وجمع التبرعات يرجع إلى أن الحملة التضامنية لإعانة المتضررين من زلزال الحوز أطلقها ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي؛ إذ شاركوا صورًا وفيديوهات توثق تقديمهم للإعانات للمتضررين، من دون أن يواجهوا أي منع من السلطات المحلية؛ ما شجع الجمعيات على الانضمام إلى حملة جمع التبرعات وتوزيعها على المتضررين في غياب ترخيص قانوني⁽⁶¹⁾.

جدير بالذكر أن الناشطين وباقي مجموعات الأشخاص غير المنضوين في جمعيات، لا يخولهم القانون إمكانية تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم إلا بصفة استثنائية، وذلك لتقديم مساعدات عاجلة لشخص أو أشخاص في حالة استغاثة نتيجة وقوع كوارث أو آفات أو حوادث ألحقت بهم أضرارًا، على أن يتم الحصول على ترخيص بذلك على غرار الجمعيات⁽⁶²⁾.

ورغم عدم قانونية حملات جمع التبرعات وانتشارها الواسع، فإن أجهزة الدولة لم تتدخل لمنعها أو لفرض العقوبات كما جاء في القانون رقم 18.18، وهذا يعكس نوعًا من المواءمة التي فرضها الواقع الطارئ الذي اقتضى قبول مؤسسات الدولة لهذه الحملة التي تدار على غير مقتضى القانون، على الرغم من عدم الإعلان

56 "ظهر شريف رقم 1.58.376، المادة 9؛ "القانون رقم 18.18"، المادة 7.

57 "القانون رقم 18.18"، المادة 17.

58 المرجع نفسه، المادة 26.

59 المرجع نفسه.

60 بليض؛ بوطالب؛ برشيل.

61 المرجع نفسه.

62 القانون رقم 18.18، المادة 3.

رسمياً عن هذا القبول من خلال تصريح حكومي أو نشر بيان في منبر رسمي؛ إذ جرى تقاسم الأدوار مع الجمعيات ومجموعات الأشخاص في تدبير آثار الزلزال في تنسيق غير معلن.

2. تجاوز المجال التدبيري الاعتيادي

تحدد مجالات اشتغال الجمعيات من خلال الأنشطة الاعتيادية التي تقوم بها لتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها، والنطاق الترابي الذي تمارس فيه أنشطتها. وعلى أساس الأنشطة، توجد تصنيفات مختلفة تسعى لإبراز مجال اشتغال الجمعية، من خلالها يجري التمييز بين الجمعيات الحقوقية والثقافية والتنموية والرياضية والأكاديمية والطبية، وغيرها. وتُصنّف الجمعيات، وفقاً للنطاق الترابي، إلى محلية وإقليمية ووطنية مع ذلك، تُعتبر هذه التصنيفات في المغرب تمييزاً بحكم الواقع فقط، حيث إن القانون المنظم لحق تأسيس الجمعيات لم يصنفها بحسب مجال اشتغالها أو نطاق أنشطتها⁽⁶³⁾، بل اقتصر على التمييز بين الجمعيات العادية المصرح بتأسيسها بصفة قانونية، والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، والجمعيات الأجنبية ونظراً إلى أهمية تصنيف الجمعيات وفق معايير قانونية واضحة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير له بضرورة التفكير في اعتماد تصنيف للجمعيات بحسب مجالات اشتغالها إلى ثلاث فئات أساسية؛ تضم الفئة الأولى الجمعيات التي تقدم خدمات متنوعة مثل تصنيفها إلى ثقافية وقانونية ورياضية وطبية وتربوية. أما الفئة الثانية، فتشمل جمعيات الترافع التي تهتم بالتعبئة والترافع من أجل الإصلاح الاجتماعي، والدفاع عن قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات العامة والفردية. بينما تضم الفئة الثالثة الجمعيات التي تقدم الخدمات والترافع معاً⁽⁶⁴⁾.

وقد استند المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الاقتراح إلى التصنيف الذي تعتمد عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"⁽⁶⁵⁾، وفيه تمييز بين الجمعيات التي تهدف إلى تقديم المساعدة وتوفير الخدمات لفائدة السكان، وتلك الجمعيات التي تقوم بالتعبئة الاجتماعية حول قضايا معينة. وأضاف المجلس إلى هذين الصنفين فئة ثالثة تضم الجمعيات التي تنشط في مجالات الخدمات والتعبئة.

وفي غياب التصنيف القانوني، والحاجة إليه من أجل أن تعرف مؤسسات الدولة والباحثون المهتمون بالقضايا المتعلقة بالمجتمع المدني في المغرب، النسيج الجمعي على نحو أفضل، أعدت الأمانة العامة للحكومة⁽⁶⁶⁾ وثيقة تبين المقتضيات الواجب إدراجها في الأنظمة الأساسية للجمعيات، ومن بينها بند ينص على ضرورة تحديد أهداف الجمعية وأنشطتها ووسائل عملها⁽⁶⁷⁾.

استناداً إلى هذا التحديد، يبين الشكل (3) تصنيف الجمعيات التي شاركت في تدبير آثار زلزال الحوز وفق مجالات اشتغالها.

63 ظهير شريف رقم 1.58.376.

64 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية، تضطلع بمهام استشارية حول الاختيارات التنموية والسياسات العمومية في المغرب. ينظر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وضع ودينامية الحياة الجموعية، ص 12.

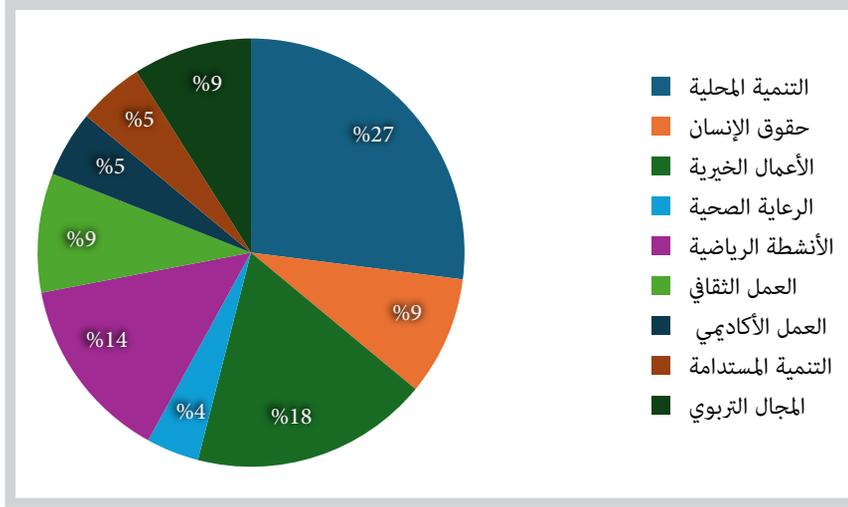
65 المرجع نفسه، ص 28.

66 تتولى الأمانة العامة للحكومة تأمين حسن سير العمل الحكومي وتنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، وتضمن هيكلها التنظيمي مديرية تُعنى بالجمعيات.

67 المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، المقتضيات الواجب إدراجها في الأنظمة الأساسية للجمعيات، شوهدي في 2023/12/6، <https://bit.ly/3CANP8I> في:

الشكل (3)

مجالات اشتغال الجمعيات بجهة سوس ماسة المشاركة في تدبير آثار زلزال الحوز



المصدر: المرجع نفسه.

يُظهر تصنيف الجمعيات أن مجالات اشتغال الجمعيات التي شاركت في تدبير آثار زلزال الحوز عديدة ومتنوعة، وتشمل تقريباً جميع المجالات الممكنة: التنمية المحلية، والرعاية الصحية، والعمل الخيري، والعمل الأكاديمي، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والعمل الثقافي، والأنشطة الرياضية، والمجال التربوي. غير أنه يلاحظ أن معظم هذه المجالات لا تتوافق مع طبيعة الأنشطة التي قامت بها الجمعيات في أثناء مشاركتها في تدبير آثار الزلزال؛ فقد كانت الجمعيات الخيرية الوحيدة ضمن عينة الدراسة التي قامت بأنشطة مماثلة أو قريبة من أنشطتها الاعتيادية؛ ما يدل على أن مجال الاشتغال لم يكن العامل الأساسي الذي دفع الجمعيات إلى المشاركة، بل إن الدافع الرئيس هو الشعور التضامني والرغبة في التعاون من أجل تخفيف آثار الكارثة على المتضررين⁽⁶⁸⁾.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الجمعيات، بعد انتهاء الحملة التضامنية، قدمت برامج تنسجم مع مجال اشتغالها وأنشطتها الاعتيادية، ومن بين هذه الجمعيات، الجامعة الوطنية للكشفية المغربية التي أشركت بعض الأطفال المتضررين من الزلزال في المخيم الكشفي العربي في دبي، بهدف مساعدتهم على تجاوز الصدمة النفسية الناجمة عن الزلزال⁽⁶⁹⁾. وتولت جمعية إحياء الخيرية حفر بئر في دوار فرناط تاوينخت، أحد الدواوير المتضررة في إقليم تارودانت⁽⁷⁰⁾.

68 تظهر الفوارق طفيفة بين مجالات اشتغال جمعيات العينة المستجيبة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب قد لا تعكس توزيعاً دقيقاً لجميع المجالات في الواقع.

69 "أطفال الزلزال في صلب اهتمامات الحركة الكشفية المغربية"، الجامعة الوطنية للكشفية المغربية، 2024/1/7، شوهد في 2024/11/7، <https://bit.ly/48SgFxFI> في:

70 ينظر منشور حول تدشين بئر بدوار فرناط تاوينخت جماعة تافنكولت إقليم تارودانت، في: مؤسسة إحياء، فيسبوك، 2024/10/6، شوهد في 2024/11/2، في: <https://acr.ps/1L9zQ8x>

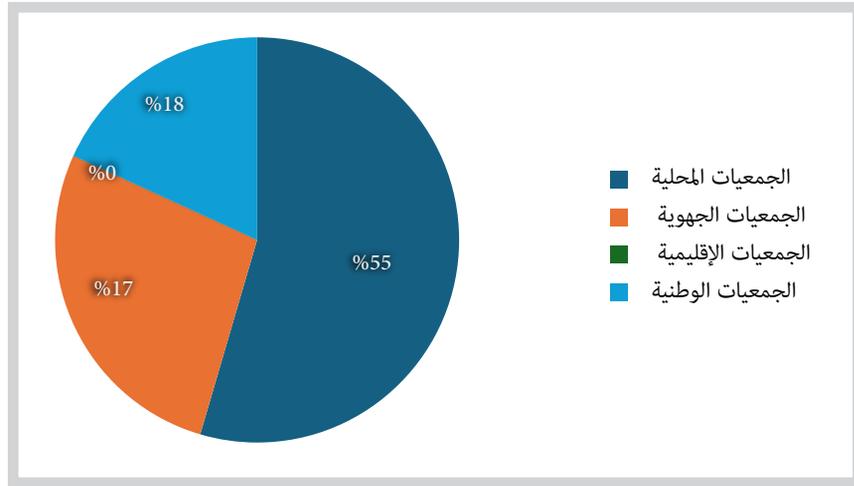
أما تصنيف الجمعيات بناءً على النطاق الترابي لنشاطها، فيشمل: الجمعيات الوطنية، والجمعيات الجهوية، والجمعيات على صعيد الإقليم أو العمالة، والجمعيات المحلية. ورغم أن هذا التصنيف لا يستند إلى أي نص قانوني أو وثيقة رسمية، فإن اعتماده على معيار واضح جعله معتمداً في أغلب الدراسات المتعلقة بالجمعيات. يتمثل هذا المعيار في التقسيم الترابي للمغرب، الذي يتكون من الدولة التي تعكس المستوى الوطني، تليها الجماعات الترابية (الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية)، التي تتحدد حدودها إدارياً بمقتضى مراسيم تنظيمية.

وقد تبنت وزارة الداخلية هذا المعيار في دراسة أجرتها حول النسيج الجمعوي في المغرب سنة 2014، حيث خلصت إلى أن الجمعيات المحلية تمثل 93 في المئة من إجمالي عدد الجمعيات، وغالباً ما تكون جمعيات أحياء (في الجماعات الحضرية)، أو جمعيات دواوير (في الجماعات القروية). أما باقي الجمعيات، فإن 2 في المئة منها تنشط على صعيد الإقليم أو العمالة، و1 في المئة على المستوى الجهوي، و4 في المئة تنشط وطنياً⁽⁷¹⁾.

وباستخدام هذا المعيار، سيجري التمييز في الشكل (4) بين الجمعيات التي شاركت في تدبير آثار زلزال الحوز، بهدف تقييم مدى التوافق بين نطاقها الترابي المعتاد والمناطق (الدواوير) التي قدمت فيها الدعم للمتضررين

الشكل (4)

توزيع الجمعيات بحسب الانتماء الترابي



المصدر: المرجع نفسه.

يبين الشكل (4) أن أغلب الجمعيات التي شاركت في تدبير آثار زلزال الحوز هي جمعيات محلية، حيث تمثل هذه الفئة 55 في المئة من إجمالي عينة الدراسة، تليها الجمعيات الجهوية بنسبة تتجاوز بقليل 27 في المئة، ثم الجمعيات الوطنية بنسبة 18 في المئة، في حين أن الجمعيات الإقليمية لم تمثل في عينة الدراسة. ويلاحظ أن التوزيع النسبي للجمعيات المشاركة يتوافق مع نتائج دراسة وزارة الداخلية، التي تظهر انتشار

71 عبد الله ساعف [وآخرون]، التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018 (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018)، ص 499.

الجمعيات المحلية الواسع في البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن قوافل المساعدات التي نظمتها الجمعيات المحلية جرى توجيهها إلى الدواوير المتضررة في جهة سوس ماسة، بينما وجهت 33 في المئة من مساعدات الجمعيات الجهوية إلى جهة مراكش أسفي. أما الجمعيات الوطنية، فقد نظمت قوافلها الأولى إلى الدواوير المتضررة في جهة مراكش أسفي، تلتها قوافل موجهة إلى جهة سوس ماسة.

فيما يتعلق بالانسجام بين النطاق الترابي المعتاد لأنشطة الجمعيات والنطاق الترابي للدواوير التي قُدم فيها الدعم للمتضررين، وبالنظر إلى أن عينة الدراسة لم تشمل أي جمعية محلية تنشط في المناطق المتضررة، فإن الجمعيات المحلية تجاوزت نطاقها الترابي التقليدي. أما الجمعيات الجهوية، التي تنشط جميعها في جهة سوس ماسة، فقد انسجمت أنشطتها مع المجال الترابي المعتاد حين قدمت المساعدات إلى الدواوير المتضررة في جهة سوس ماسة، بينما لم يتوافر انسجام لدى تلك التي وجهت الدعم إلى جهة مراكش أسفي. أما بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية، فبحكم شمول نشاطها جميع مناطق المغرب، كانت مشاركتها في تقديم المساعدات لكل من جهتي سوس ماسة ومراكش أسفي متوافقة مع نطاقها الترابي، حيث نظمت جهودها عبر فروعها الجهوية. ويتضح أن الأبعاد الترابية لم تكن حاجزاً يمنع الجمعيات من الاستجابة إلى احتياجات المتضررين، بل إن الوضع الطارئ لزلزال الحوز قد دفع هذه الجمعيات إلى تجاوز حدودها الترابية التقليدية والتفاعل مع المتضررين.

خاتمة

أظهرت دراسة التدبير التشاركي لآثار زلزال الحوز من خلال حالة جمعيات المجتمع المدني النشيطة في جهة سوس ماسة العديد من النتائج؛ أولاً، جاءت مشاركة الجمعيات من خلال ديناميات شبكية، وحفزها المجتمع الافتراضي، الذي ازداد حضوره في السنوات الأخيرة بفعل تزايد عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وعدد الساعات التي يقضونها على هذه الشبكات. وتمكنت الظاهرة الشبكية من تضخيم النداء الاجتماعي التضامني، وذلك كما بينته الحالة من قدرتها على تحويل الأشخاص العاديين إلى شخصيات عامة مؤثرة تقوم بأنشطة تهدف لتحقيق المصلحة العامة⁽⁷²⁾.

ويبرز ملمح العفوية الذي وسم انخراط المشاركين في تدبير آثار الزلزال من دون التساؤل عن مطلق نداء التضامن، وتفاعل ناشطين آخرين على شبكات التواصل الاجتماعي تبناً الفكرة بسرعة ونشروا نداءات مماثلة وبينت الدراسة أن الجمعيات أدركت منذ بداية الحملة التضامنية أن الدولة مرحة بدورها ولن تتدخل لمنع مشاركتها ومبادراتها؛ فعدم إصدار أجهزة الدولة المعنية أي بلاغ أو قيامها بأي إجراء خلال اليوم الأول لإيقاف هذه الحملة، رغم التفاعل الكبير معها في العالم الافتراضي وفي الواقع، يعبر عن قبولها لها، وهو ما جعل الجمعيات تستشعر أن تقديمها الدعم العاجل لن يتطلب سلوك مساطر قانونية محددة، وأنها لن تتعرض للعقوبات في مثل هذه المخالفة.

وأظهرت الدراسة أن انخراط هذه الجمعيات في الحملة التضامنية لمساعدة المتضررين من الزلزال نابع من حس تضامني ورغبة في تقديم يد العون، بالرغم من عدم توافق أنشطة تدبير آثار الزلزال والمجال الترابي

72 كيت إيكورن، نهاية النسيان: التنشئة بين وسائط التواصل الاجتماعي، ترجمة عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة 503 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023)، ص 126-128.

للدواوير المتضررة مع مسار الأنشطة الاعتيادية للجمعيات والمجال الترابي لاشتغالها، وكذا عدم توفر أطر الجمعيات على التكوين والمهارات اللازمة؛ ما دفعهم إلى الاستعانة في بعض الحالات بأشخاص مؤهلين يوجهونهم ويساعدونهم في التنفيذ.

عمومًا، بينت الدراسة أن مشاركة الجمعيات في تدبير آثار الزلزال حققت نتائج إيجابية كبيرة، تجلّت في توفير الاحتياجات الضرورية بسرعة للمتضررين من الزلزال؛ ما خفف العبء على الدولة التي ركزت تدخلاتها في أثناء الحملة التضامنية أكثر على عمليات الإنقاذ ومحاولة استعادة الوضع الطبيعي. غير أن ضعف التنسيق الميداني بين المشاركين في تدبير آثار الزلزال أثر سلبًا في جهود الجمعيات، خاصة في الأيام الأولى من الحملة التضامنية. ورغم الدور الكبير الذي أدته شبكات التواصل الاجتماعي في التواصل والتنسيق، فإنه لم يشمل كل الجوانب؛ ما أدى في حالات إلى تنظيم أكثر من جمعية لقوافل مساعدات إلى الدواوير نفسها وإهمال دواوير أخرى، وضياع القوافل بسبب عدم توافر معلومات كافية حول الطرق المؤدية إلى بعض الدواوير⁽⁷³⁾. وكان الضعف المعلوماتي يشير إلى ضرورة مبادرة إدارات الدولة إلى توفير تلك المعلومات، من خلال وضع منصة إلكترونية أو أي آلية أخرى تتيح للمشاركين في تدبير آثار الزلزال كل المعلومات التي يحتاجون إليها.

ختامًا، أبرزت تجربة زلزال الحوز قدرة جمعيات المجتمع المدني على التفاعل السريع والفعال في مواجهة الكوارث، وأثبتت أنها شريك جيد ومهم لإدارات الدولة وأجهزتها في هذا المجال. ومع ذلك، كشفت التجربة عن الحاجة إلى إرساء أسس قانونية وتنظيمية أكثر ملاءمة، إضافةً إلى التنبيه لأهمية بناء القدرات وتعزيز موارد الجمعيات.

ملحق

قائمة الجمعيات المستجيبة عبر الاستبانة*

الوجهات التي نشطت فيها الجمعية	النطاق الترابي	مجال الاشتغال	الجمعيات
إقليم الحوز	محلية (أكادير)	الثقافة	جمعية الجامعة الصيفية
إقليم شيشاوة	جهوية (سوس ماسة)	حقوق الإنسان	جمعية تروانو للأطفال في وضعية صعبة
إقليم تارودانت	محلية (أويرير)	التنمية المحلية	جمعية أورير للثقافة والرياضة والتنمية
إقليم تارودانت	محلية (آيت أحمد)	التنمية المحلية	جمعية دار الطالب والطالبة بآيت برايم
إقليم تارودانت	جهوية (سوس ماسة)	التنمية المحلية	جمعية أهل سوس للتنمية

ملف: إدارة الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية

دور جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز في المغرب

مركز الدراسات الأمازيغية والتاريخية والبيئية	العامل الأكاديمي	وطني	إقليم تارودانت
جمعية أنازار	الرياضة	محلية (أورير)	إقليم تارودانت
جمعية أفولكي لداء السكري	الرعاية الصحية	محلية (أورير)	إقليم تارودانت
جمعية فاعل خير أكادير الكبير	الأعمال الخيرية	جهوية (سوس ماسة)	إقليم تارودانت
جمعية تيفاوين - احشاش	الرياضة	محلية (سيدي بيبي)	إقليم تارودانت
جمعية تاكمو-الزناكي للثقافة والبيئة والتنمية الاجتماعية	التنمية المحلية	محلية (أورير)	إقليم تارودانت
جمعية صوت الطفل	حقوق الإنسان	جهوية (سوس ماسة)	إقليم شيشاوة
كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب	الثقافة	جهوية (سوس ماسة)	إقليم تارودانت
جمعية الهدى سيتي	الرياضة	محلية (أكادير)	إقليم الحوز
جمعية مجلس دار الشباب	تربوية	محلية (أورير)	إقليم تارودانت
جمعية مركز واد سوس	البيئة	جهوية (سوس ماسة)	إقليم تارودانت
جمعية أمان	التنمية المحلية	محلية (أكادير)	إقليم تارودانت
جمعية تيغزا للثقافة والتنمية والأعمال الاجتماعية	التنمية المحلية	محلية (أورير)	إقليم تارودانت

قائمة الجمعيات التي جرى تجميع بياناتها عبر منصة فيسبوك

الجمعيات	مجال الاشتغال	النطاق الترابي	الجهات
جمعية بنك التغذية	الأعمال الخيرية	وطنية	إقليم الحوز
جمعية إحياء	الأعمال الخيرية	وطنية	إقليم تارودانت
الجامعة الوطنية للكشفية المغربية	تربوية	وطنية	إقليم الحوز
جمعية سند الأجيال	الأعمال الخيرية	محلية (أكادير)	إقليم تارودانت

* يلاحظ أن الجمعيات لم توجه في البداية قوافل تضامنية إلى الدواوير المتضررة في جهة سوس ماسة، إلا أنها قامت بذلك لاحقاً باستثناء جمعيتي "صوت الطفل" و"تروانو".

المراجع

العربية

- الأمم المتحدة. تقرير المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث. كوبي، هيوغو، اليابان، 18-22 كانون الثاني / يناير 2005. 2005/3/16. في: <https://acr.ps/1L9zPZJ>
- إيكورن، كيت. نهاية النسيان: التنشئة بين وسائط التواصل الاجتماعي. ترجمة عبد النور خراقي. سلسلة عالم المعرفة 503. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023.
- بوخريص، فوزي. مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2013.
- جمال آغا، شاهر. الزلازل: حقيقتها وآثارها. سلسلة عالم المعرفة 200. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995.
- زكاغ، بشرى. الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي/ السياسي بالمغرب. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
- سارانتاكوس، سوتيريسوس. البحث الاجتماعي. ترجمة شحدة فارغ. مراجعة ثائر ديب. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- ساعف، عبد الله [وآخرون]. التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018.
- المملكة المغربية. الأمانة العامة للحكومة. المقتضيات الواجب إدراجها في الأنظمة الأساسية للجمعيات. في: <https://bit.ly/3CANP8I>
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات. التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، خلاصة. الرباط: نيسان/ أبريل 2016.
- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وضع ودينامية الحياة الجمعوية (الرباط: 2016)

الأجنبية

- Cornu, Gérard. *Vocabulaire juridique*. 12th ed. Paris: Educa Books, 2018.
- Edwards, Michael. *Civil Society*. 2nd ed. Cambridge: Polity Press, 2009.
- Forsé, Michel. "Définir et analyser les réseaux sociaux: Les enjeux de l'analyse structurale." *Revue Informations Social*. vol. 3, no. 147 (2008).
- Granovetter, Mark. "The Strength of Weak Ties." *American Journal of Sociology*. vol. 78, no. 6 (1973).
- Hachimi-Alaoui, Nadia & Beatrice Hibou. "Souveraineté économique, lieu du politique. Réflexions à partir du cas du Maroc." *Politique Africaine*. no. 171-172 (2023).

- Martel, Guillaume. "L'impact des catastrophes naturelles sur l'activité économique: Le rôle de l'assurance dans le renforcement de la résilience." Master Dissertation. HEC Montréal. Québec. 2021.
- Ministère de l'intérieur, Direction générale de la protection civile. "Séisme d'Al-Hoceima: Retour d'expériences." OCDE. Atelier sur la gestion des crises au Maroc. Marrakech. 2-3/11/2017.
- Quintal, Magalie & Catherine Trudelle. "Maroc: Les associations locales dans la vallée du Ziz. Une nouvelle gouvernance territoriale." *Economie Rurale*. no. 334 (Mars-Avril 2013).
- Royaume du Maroc. Haut-commissariat au Maroc. *Rapport sur Profil sociodémographique de la zone sinistrée suite au tremblement de terre survenu au Maroc le 8 Septembre 2023*. Maroc: Octobre 2023.
- Royaume du Maroc. Ministère de l'Intérieur. "Programme de gestion intégrée des risques de catastrophes naturelles & de la résilience." at: <https://bit.ly/3Z1FiVg>
- Royaume du Maroc. Ministère de l'Intérieur. *Stratégie nationale de gestion des risques des catastrophes naturelles 2020-2030*. Rabat: Février 2020.
- SFDI. *Colloque de Nanterre, La responsabilité de protéger*. Paris: Pedone, 2008.